المركز الليبي
للدراسات الأمنية والعسكرية
LCSMS
LIBYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

أزمة المصرف المركزي..هل تؤثر في علاقات ليبيا بمحيطها الخارجي والقوى الدولية؟

وحدة الدراسات والأبحاث
المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية

www.lcsms.info
lcsms.info

أبعاد الموقف
13 سبتمبر 2024

المركز الليبي
للدراسات الأمنية والعسكرية
LCSMS
LIBYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

مركز بحثي مستقل تأسس في أغسطس 2021 يعمل في إطار البحث العلمي والدراسات والأبحاث والتحليلات الأمنية والعسكرية ذات العلاقة بالدولة الليبية وفقاً للرؤية الشاملة لمفهوم الأمن، ونضع علي رأس أولوياتنا العمل علي دعم البحاث وصناع القرار من خلال نقل صورة واضحة عن مجريات الأحداث الليبية ومايرتبط بها من تفاعلات دولية و أقليمية.

ركائز ثابتة .. أجيال رائدة .. دولة قائدة

جميع الحقوق محفوظة للمركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية - 2023

أزمة المصرف المركزي..

هل تؤثر في علاقات ليبيا بمحيطها الخارجي والقوى الدولية؟

ابعــاد الموقف

وحدة الأبحاث والدراسات

المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية

13 سبتمبر 2024

ملخص

تسبب قرار إقالة محافظ المصرف المركزي الليبي، الصديق الكبير من قبل المجلس الرئاسي في أزمة ضربت أركان المؤسسة المالية السيادية وترتب عليها آثار اقتصادية ومالية ومعيشية لازال يتردد صداها.

تتلخص الأزمة في قرار المجلس الرئاسي مجتمعا بإقالة "الصديق الكبير" وتعيين محافظ جديد وإعادة تشكيل مجلس إدارة المصرف المركزي، وذلك بوضع قرار مجلس النواب رقم لسنة 2018 بشأن انتخاب "محمد الشكري" محافظا لمصرف ليبيا المركزي قيد التنفيذ، ليرد البرلمان أن القرار تم إلغائه، ليرد الرئاسي بأن التصويت على إلغاء القرار لم يتم خلال جلسة رسمية مكتملة النصاب.

ثم سارع الرئاسي الليبي في تشكيل لجنة استلام وتسلم بين الإدارتين معتبرا " الصديق الكبير " محافظا سابقا والشكري هو المحافظ الجديد، لكن مع اعتذار الأخير عن قبول المنصب إلا بتوافق مجلسي النواب والدولة كلف المجلس الرئاسي نائبه "عبد الفتاح غفار" بالقيام بمهام المحافظ، ثم الدخول إلى مقر المصرف المركزي بالقوة والسيطرة عليه بمساعدة قوات من وزارة الداخلية التابعة لحكومة الدبيبة.

ثم قيام جهات أمنية باختطاف أعضاء في إدارة المصرف تابعين للصديق الكبير الذي دفعت الأخير للفرار خارج البلاد، مقدما شكوى للنائب العام ضد المجلس الجديد واصفا ما حدث بأنه انقلاب.

تحول بعدها المصرف المركزي إلى ساحة معارك حول " باسورد " العمليات المالية ووحدة المعلومات واختطاف الصفحة الرسمية للمصرف وبدأت معركة البيانات والبيانات المضادة التي وصلت إلى بيان كل ساعة تقريبا، ما سبب ربكة في إدارة المؤسسة المالية.

ترتب على هذه الأزمة إيقاف بعض البنوك الدولية لمعاملاتها وعملياتها مع مصرف ليبيا المركزي ليقوم بعدها " الصديق الكبير " بإيقاف اللجنة الوطنية لمكافحة غسيل الأموال في خطوة منه لترهيب المصارف الأجنبية من التعامل مع الإدارة الجديدة.

البعثة الأممية للدعم في ليبيا تدخلت على خط حل أزمة المصرف المركزي بتشكيل لجنة من ممثلين عن المجلس الرئاسي ومجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة من أجل التشاور في حل هذه الأزمة التي سببت إرباكا للمشهد السياسي والاقتصادي وحتى الأمني.

وحتى كتابة هذه الورقة لم ينتج عن هذه المشاورات أية حلول عملية للأزمة لتستمر المشكلة وينقسم المصرف ويصدر " الصديق الكبير " تصريحاته يوميا عبر الإعلام الأجنبي ليهدد الدولة الليبية ومؤسساتها رافعا شعار " أنا أو الفوضى ".

"صمت الدبيبة"

الملاحظ حتى الآن هو صمت حكومة الوحدة الوطنية ورئيسها " الدبيبة " وكل مؤسساتها عن التعليق على خطوة إقالة " الصديق الكبير " رغم حالة الصدام والتلاسن بين الحكومة والمحافظ مؤخرا، صمت يمكن فهمه في إطار " شماتة ورضا " من جانب، ومن جانب آخر محاولة من قبل الدبيبة إبعاد نفسه عن معركة يعلم جيدا وجود أطراف وقوى دولية فيها لما يتمتع به الصديق الكبير من علاقات ودعم معروف بريطاني يليه أميركي، كما يقال إن تركيا وهي لاتزال حليفة للدبيبة غاضبة جدا من خطوة إقالة الكبير في هذا التوقيت وأنها أبلغت الدبيبة بذلك لذا الرجل ملتزم بالصمت حتى لا يقحم نفسه في أزمة قد تكون أكبر منه خاصة مع حالة التعاطي الدولي مع فكرة تغيير حكومته، لكن رغم الصمت فإن الحكومة مؤكد لها دور في الأمر وجعلت الرئاسي واجهة فقط للخطوة.

وقد أكدنا في ورقة سابقة نشرت على منصات المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية أن " أزمة إقالة الصديق الكبير " وردود الفعل حولها التي لازال صداها يُسمع، وبعيدا عن قانونية الخطوة لكنها كشفت عوار المشهد السياسي في البلاد من عدة زوايا: أولها تداخل الصلاحيات والتلاعب بالقوانين والقرارات، وثانيها: تطويع النص القانوني لتحقيق مصالح شخصية وثالثها التأكيد على أن أي مسؤول في البلاد الآن عصي على الإقالة أو الإبعاد حتى لو جاءت إقالته بقرار أو نص قانوني طالما يملك

مفتاح المؤسسة واختامها فلن يقيله أحد، وهذه بدعة سياسية كريهة كرستها الحكومات المتعاقبة لتقلدها الميليشيات المسلحة والميليشيات السياسية بعد ذلك.

"صمت دولي بمثابة ضوء أخضر"

ومن الملاحظ أيضا في أزمة محافظ المصرف المركزي أن الحراك الدولي لم يأتي كما توقع كثيرون مدافعا عن " الصديق الكبير " كما كان يحدث سابقا، ما جعلنا نذهب لرؤية أن قرار الإقالة من قبل المجلس الرئاسي جاء بضوء أخضر دولي خاصة من قبل الولايات المتحدة الأميركية التي ربما لم يروق لها تقارب " الكبير" مع معسكر الشرق الليبي خاصة المشير، خليفة حفتر.

وتداولت تسريبات وتحليلات ورؤى تؤكد أن القوى الدولية تخلت عن " الصديق الكبير " حتى هو نفسه تفاجأ بردات الفعل كونه كان يظن أن تقام الحروب الدولية من أجل الإبقاء عليه لذا ظل أياما في العاصمة طرابلس لكنه فر منها عندما تأكد أنه لا أحد يهتم لأمره وأنه أصبح من الماضي.

بعض هذه التحليلات ذكرت أن القوى الغربية وعلى رأسها أميركا كان لها دور أصلا في فكرة إقالة الكبير واستبداله وذلك بسبب تقاربه مع قائد القيادة العامة، المشير خليفة حفتر، وقيامه بتمويل كبير لعدة مشروعات في ملف إعادة الإعمار الذي يشرف عليه ويسيطر عليه نجله بلقاسم حفتر، وكذلك تسييل أموال للحكومة المكلفة من مجلس النواب والتي تعتبر واجهة لحفتر أيضا ما أغضب واشنطن ومعها قوى أوروبية.

في حين ذكرت مصادر مطلعة ومسؤولة للمركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية أن " سفير ليبيا لدى هولندا، زياد دغيم والذي لازال يحتفظ أيضا بمنصب مستشار المجلس الرئاسي لشؤون الانتخابات كان له دور كبير في الأمر وأنه حشد موقفا أوروبيا لدعم الرئاسي في خطوة الإطاحة بالكبير بعدما قام الأخير بخنق حكومة الوحدة الوطنية ورئيسها، عبد الحميد الدبيبة ومعها المجلس الرئاسي والذي يشكلان سلطة تنفيذية موحدة كان لدغيم دورا في فوزها عبر عدة طرق".

وأكدت نفس المصادر أن " دغيم هو صاحب فكرة إقالة الصديق الكبير وأنه اقترحها على رئيس المجلس الرئاسي، محمد المنفي وقدم له بعض القوانين والبنود في الاتفاق السياسي لإقناعه أن الخطوة قانونية وانها ستلقى دعما أوروبيا ودوليا وهو ما نفذه المنفي حرفيا بعد إقناعه للعضوين: موسى الكوني وعبدالله اللافي، ويبدو أن هذه التصريحات دقيقة وترقى إلى درجة معلومات وليست تكهنات لأمرين: الأول ردود الفعل خاصة الأوروبية على قرار الإقالة وعدم الدفاع عن الكبير أو حتى اقتراح عودته، الثاني: دخول قوى أوروبية وسفارات على خط حل أزمة محافظ المصرف المركزي بتقديم مقترح للبعثة الأممية يقضي بتشكيل مجلس دائم للمصرف يتكون من 3 شخصيات رئيس ونائبين من المؤكد أن " الصديق الكبير" ليس منهم، أي أن الجميع بدأ يفكر في مرحلة ما بعد الكبير وليس إعادته للمنصب.

ملمح آخر يؤكد ما ذهبنا إليه من تخل واضح للقوى الدولية عن الصديق الكبير وهو الجولات التي قام بها المبعوث الأميركي إلى ليبيا وسفيرها السابق، ريتشارد نورلاند خاصة في تركيا وغيرها للدفع نحو حل لأزمة المصرف المركزي ليس شرطا أن يكون الكبير جزءا منها وأنه يدعم البعثة الأممية في خطوة حل الأزمة بعيدا عن الأشخاص، ما يؤكد أن واشنطن اعتبرت حليفها السابق " الصديق الكبير " من الماضي.

القوى الدولية الأخرى مثل بريطانيا والمعروفة بتحالفها الاستراتيجي مع الصديق الكبير وأنه حليفها القوي في ليبيا لم تبدي انزعاجا أو رد فعل قوي على قرار الإقالة واكتفت بالسير في ركب الموقف الدولي وطالبت على خجل بسرعة الاتفاق على عملية سياسية لضمان قيادة فعالة وشفافة في البنك المركزي الليبي، أي أنها غير معترضة على الاطاحة بالصديق الكبير لكن يهمها تماسك ووحدة المصرف وفقط.

واتفقت بريطانيا مع أميركا وكذلك فرنسا، التي تصدر للعالم أنها واجهة الاتحاد الأوروبي ودوله، على حث الأطراف الليبية على ضرورة الإسراع في تسوية الأزمة المتعلقة بإدارة مصرف ليبيا المركزي، وذلك عبر تقديم " التنازلات الضرورية " لبدء استعادة نزاهة واستقرار المصرف المركزي ومكانته لدى المجتمع

المالي الدولي، وهو ما فهم منه أنه لا مشكلة في إقالة الكبير لكن يجب الانتقال سريعا إلى مرحلة ما بعد الصديق الكبير لاستقرار المصرف.

وذكرت بعض الآراء أن نشوب الخلاف بين واشنطن والصديق الكبير ظهرت بقوة بعد قانون الميزانية لتقاسم 190 مليار للحكومتين والذي أعطى حكومة أسامة حماد 17 مليار كان للقيادة العامة برئاسة حفتر نصيب 3 مليار، خوفا من واشنطن أن تذهب بعض هذه الأموال لمشروع "حفتر _ روسيا " المعروف بالفيلق الإفريقي وهو يد موسكو الطولي في إفريقيا، وإن كان هذا الرأي غير وارد لكنه يتردد.

"مساع أممية لحل الأزمة"

في محاولة لوضع تصور وحل سريع لأزمة المصرف المركزي في ليبيا شكلت البعثة الأممية للدعم في ليبيا لجنة ثلاثية تمثل المجالس الثلاث "النواب والدولة والرئاسي" من أجل وضع رؤية وصيغة اتفاق نهائية لحل أزمة محافظ المصرف المركزي.

اللجنة عقدت عدة مشاورات من أجل الوصول إلى صيغة توافقية لكنها حتى كتابة هذه الورقة في 9/11 لم يصدر عنها أي حسم للأزمة، لكن قد تنجح البعثة في احتواء الأمر ووضع تصور للحل نظرا للدعم الدولي الواسع والمفتوح لتحركات البعثة الأممية في هذا الملف، ولن تترك البعثة فرصة لأي ممثل من المجالس الثلاث أن يتعنت أو يرفض الحل، لكن المؤكد من كل ما سبق أن الحل لن يكون فيه " الصديق الكبير " ولن يشكل رقما ناهيك عن إعادته مرة أخرى للمنصب كون الأمر مرفوض من الرئاسي ومن مجلس الدولة ويسعى له فقط مجلس النواب لكن في حين توفر بديل قريب من البرلمان ستتغير وجهة ممثل البرلمان في اللجنة الثلاثية.

هذه اللجنة وتحركاتها ورعايتها الأممية تؤكد أيضا أن هناك تخل واضح من القوى الدولية عن مشروع "الصديق الكبير" والذي يبدو أنه كان يطمح أن يصبح رئيسا للحكومة الجديدة أو حتى للدولة بعد عقده تحالفات وصفقات محلية وخارج حدود الدولة مستغلا سيطرته على المؤسسة المالية السيادية في البلاد.

"استغلال الصديق الكبير للأزمة"

وبينما تتجه بوصلة كل الحلول إلى البحث عن بديل مقبول للصديق الكبير وتشكيل مجلس إدارة تضمن فيه الأطراف المتحكمة في المشهد نفوذها عليه يظهر " الصديق الكبير " بشكل شبه يومي ليدلي بتصريحات تحمل تهديدات لـ مناويه وللدولة نفسها ويسلك كل الأبواب ويستميت من أجل إعادته للمنصب.

وبعد فراره من العاصمة، والتي لم يعرف حتى الآن آلية خروجه أو من قام بتسهيلها، استغل الصديق الكبير الأزمة وبدأ يصرح يوميا للصحافة الأجنبية ويقدم صورة مغايرة للواقع بأن هناك انقلاب ضده وأنه شخصيا المستهدف وأن مقر المصرف تم الاستيلاء عليه بالقوى والميليشيات العسكرية، وبعدما تأكد أنه لا أحد يسمع لصراخه لجأ إلى حيل أخرى بعضها يرقى لجريمة في حق الدولة يجب محاكمته عليها ومنها قراره إيقاف اللجنة الوطنية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، ما يصدر صورة للبنوك الدولية أنها ستتعرض للنهب والسرقة حال تواصلت مع الإدارة الجديدة للمصرف، ويغلف الصديق خطواته هذه بشعار "الوطنية" والحفاظ على مقدرات الدولة لكن الهدف الوحيد والواضح له هو تمسكه بالمنصب والضغط على الجميع من أجل إعادته لمنصبه وإن كلف هذا الدولة خزينتها كاملة.

نجح الصديق الكبير في الاستحواذ على المصرف المركزي لأكثر من 13 عاما حتى أصبحت المؤسسة كأنه مسكنه الخاص الذي يملك مفاتيحه وأسراره، والتي بدأ منها الضغط على الجميع والتعامل مع الكل باستعلاء وكأنه رئيس الدولة فالكل يأتيه لمكتبه ولا يذهب لأحد، كذلك عقده اللقاءات مع سفراء ووزراء ورؤساء دول دون تفاصيل عن نتائج ومحاور هذه الاجتماعات ودون تقديم تقرير واحد كونه لا رقيب عليه ولا أحد يجرؤ على محاسبته.

والملاحظ في تصريحات الكبير تفاؤله الكبير بأنه سيكون جزءا من الحل وأنه سيعود إلى عمله حال وقعت الأطراف الليبية اتفاقا لإنهاء أزمة المصرف واستئناف إنتاج النفط، مؤكدا في تصريحات لوكالة

بلوم بيرغ، أنه واثق بأنه سيكون جزءا من الحلّ، مشيرا إلى أنّه مستعدّ للعودة إلى العاصمة طرابلس، إذا ما تم توقيع اتفاق بين المجتمعين.

"تأثير الأزمة على علاقات ليبيا الخارجية"

الأزمة ليست في شخص " الصديق الكبير " سواء بإقالته أو الإبقاء عليه، لكن الأزمة تتلخص في تأثير الأمر على علاقات ليبيا الخارجية سواء الاقتصادية أو السياسية أو حتى الدبلوماسية.

وفي محاولة لفهم الأمر وتأثيراته على صورة ليبيا واقتصادها في الخارج، وجه المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية عدة تساؤلات لوكيل وزارة المالية السابق وعضو مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي سابقا، مراجع غيث، والذي أكد في تصريحات خاصة للمركز أن " المشكلة الأساسية في المصرف المركزي ليست في إقالة الصديق الكبير أو الإبقاء عليه لكن جذور المشكلة تكمن في الإنفاق وتنفيذ الموازنة، لذا على المصرف المركزي الابتعاد وعدم التدخل في تنفيذ الميزانية فهذا من سلطة الحكومة، وعليه فقط تنفيذ سياسة نقدية تخدم أهداف السياسات دون النظر إلى ما تريد السلطات، كما أنه على البعثة الأممية والمتصارعين أن يتفقوا أولا على كيفية تنفيذ الميزانية وما هي حصة كل حكومة بعيدا عن الشرعية المفقودة من الجميع والنظر إلى الأمر الواقع".

وبسؤاله عن المشاورات الثلاثية برعاية الأمم المتحدة لحل أزمة المصرف المركزي والحديث عن مقترح أوروبي يقضي بتشكيل مجلس دائم للمصرف من 3 شخصيات محافظ ونائبين، قال غيث: المقترح جيد وهو مبني على فكرة الأقاليم الثلاثة لكن طبقا للسلطات الممنوحة لهؤلاء سيفكر كل عضو في إقليمه فقط، أما البعثة الأممية فهي حتى الآن تدير في الأزمة ولا تسعى لحلها لأنها لا تملك أي قوة لفرض حلول، كما أن التوافق المزعوم مفقود حتى الآن".

وفي محاولة لفهم تأثيرات أزمة المصرف المركزي على سمعة ليبيا وعلاقاتها الاقتصادية الدولية، رأى عضو المصرف السابق أن تأثير استمرار أزمة المصرف المركزي على الاقتصاد المحلي والعملة المحلية معروف ويتلخص في الصعوبة في التعامل مع الأسواق العالمية والمصارف بطريقة منظمة وهنا

سيأتي دور المغامرين والمستفيدين من الأزمات ويقدمون خدماتهم ويجدون من يستمع إليهم في الداخل وما أزمة " لوكربي " ببعيدة عن أذهاننا.

وبخصوص الحديث عن إعلان بعض البنوك الدولية إيقاف تعاملاتها مع المصرف المركزي الليبي فالأمر يتعلق بتخوفات هذه البنوك من المعاملات المشبوهة في ظل وجود إدارة مختلف عليها وغير مهنية وضعيفة، وللمعلومة لا توجد بنوك دولية كثيرة تتعامل مع البنوك الليبية منذ مدة لتخوفها من الأمور التي ذكرتها وأغلب عمليات الاستيراد تتم عن طريق المساهمات الليبية وخاصة مساهمات المصرف الليبي الخارجي والمؤسسة المصرفية العربية المعروفة ABC والتي يترأس الصديق الكبير مجلس إدارتها"، وفق تصريحاته التي خص بها المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية.

وعليه

فإن أزمة المصرف المركزي ستلقي بظلالها بقوة على علاقات ليبيا الدولية خاصة مع الأطراف التي لاتزال تراهن على " الصديق الكبير " وارتبطت بعلاقات استراتيجية معه مؤخرا ومنها قوى إقليمية مثل دولة مصر والإمارات وقوى دولية لها قوتها وفاعليتها في المشهد الليبي ومنها دولة تركيا والتي وصلتنا معلومات مؤكدة أنها ممتعضة جدا من خطوة الإطاحة بالصديق الكبير بهذه الطريقة وهذه السرعة والمفاجئة، وأنها سعت بقوة لمنع هذه الخطوة لكن الرئاسي فاجأ الجميع، لذا نجد تركيا موجود بقوة في مفاوضات حل أزمة المصرف المركزي الليبي كون " الكبير " كان حليفا قويا لها.

ولكن مع الضغط الدولي ربما تتراجع هذه القوى لكن من المؤكد أنها ستظل على تخوف وتربص في تعاطيها وعلاقتها مع الدولة الليبية ما يؤثر سلبا في علاقات الدولة الليبية الإقليمية والدولية وهو ما يعتبر إحدى مهددات الأمن القومي الليبي كون هذه القوى قد تحشد لمواقف تضغط على الدولة الليبية.

لذا يوصي المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية الأطراف المختصة بهذه الأزمة والشريكة فيها وفي حلها وهم: مجلس النواب، المجلس الرئاسي، المجلس الأعلى للدولة بضرورة الإسراع في وضع

حل حاسم ووطني لأزمة محافظ المصرف المركزي بعيدا عن الجهوية والمصالح الشخصية والتمترس خلف شخص ما لمجرد فتحه لخزانة الدولة لدعم جهة بعينها، وضرورة وضع تصور لحل دائم لأزمة محافظ المصرف المركزي بأن تحدد مدة رئاسته مثلا أو يتم التوافق على تغييره كل فترة زمنية محددة حتى لا يظن أحد أنه ورث مبنى المؤسسة المالية وخزانتها.

كما يوصي المركز الليبي البعثة الأممية للدعم في ليبيا بضرورة الضغط على الأطراف سالفة الذكر للوصول إلى حل دائم للأزمة وألا تكون الحلول ترقيعيه ومرحلية، وضرورة توقيع رؤساء هذه المجالس على الصيغة النهائية للمشاورات الجارية بعد حسمها لأزمة المصرف المركزي واستغلال البعثة لحالة الزخم الدولي الداعم لها لمزيد من الضغط على المجالس الثلاث من أجل حسم الأزمات المتسببين فيها والانتقال سريعا إلى تسوية سياسية واستقرار تنتج عنها عملية انتخابية تجدد شرعية هذه المجالس المهترئة والمتجاوزة جميعا لمددها القانونية.

المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية

LCSMS

BYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

ركائز ثابتة .. أجيال رائدة .. دولة قائدة

/lcsms.info

/lcsms_info

/lcsms.info

/lcsms.info

/lcsms_info

www.lcsms.info +905319471002 info@lcsms.info